

تطوير عمل المجالس النيابية

تطوير وحدات المعلومات والبحوث البرلمانية :

لاشك أن المعلومات والبحوث من أهم أدوات تطوير العمل البرلماني وزيادة القدرة المؤسسية للبرلمان. فالبرلمان يحتاج، أكثر من غيره من المؤسسات السياسية، إلى إدارات حديثة ومتخصصين مدربين في ترتيب وتنظيم وتحليل المعلومات لتقديمها في الوقت المناسب وبالشكل الملائم للأعضاء لممارسة مهامهم البرلمانية المتنوعة. ويمكن القول بأن البرلمانات العربية في مجملها تحتاج الى "ثورة معلوماتية" بها، لا تبدأ من اقتناء الحواسب الآلية و رصّها، ولا تقف عند تلك المرحلة، وإنما تسعى الى توظيف واستخدام تكنولوجيا حديثة في مجال المعلومات البرلمانية، وامتلاك قدرات فنية وحدات لتخزين المعلومات واسترجاعها، وكذلك تطوير نظم لإدارة المعلومات وإتاحتها الى النواب (والمجتمع) في الوقت المناسب والكفاءة العالية .

ولقد أصبحت البحوث البرلمانية ركنا محوريا في عملية تطوير العمل البرلماني، وذلك من زاويتين :

أولهما، **جانب الطلب** على خدمات البحوث البرلمانية، وهو ما يتمثل في ضرورة تطوير الخدمات البحثية والقدرات التحليلية المتاحة للنواب. ويتمثل ذلك الطلب المتزايد في عدة أمور، مثل: زيادة طلب النواب على خدمات البحوث البرلمانية وتحليل المعلومات والسياسات والتشريعات عموما، ومن جانب الأعضاء الجدد، وزيادة الطلب على تلك البحوث في الموضوعات المتخصصة (كالعلمية والتكنولوجية)، والمستجدة (كالاستنساخ والهندسة الوراثية..)، والمقارنة (كالنظم الاقتصادية وتجارب الإصلاح الاقتصادي)، والرغبة في استثمار عصر المعلومات والاستفادة من التطور الكبير في الاتصالات والانفتاح في المعلومات بين أنحاء العالم، وزيادة توقعات الأعضاء من القدرات البحثية البرلمانية في عصر المعلومات، وزيادة احتياجهم لهذا القدرات لمواكبة التحديات التي يفرضها الرأي العام الذي أصبح، بدوره، أكثر قدرة ورغبة على متابعة أنشطة البرلمان وأداء النواب ومقارنة كل هذا بما يحدث في العالم .

وثانيهما، جانب العرض ، أى التقدم المتسارع فى تجارب وبرامج تطوير البحوث البرلمانية ذاتها وخصوصا باستخدام التقنيات الحديثة، فيما يجعلها منظومة "فرعية" متكاملة داخل المؤسسة البرلمانية، ولهذا تسمى "نظم البحوث البرلمانية/التشريعية (Parliamentary Services (PR-PRS)، التى تعتمد بدورها على منظومة تقنية متكاملة من "نظم المعلومات التشريعية" (Legislative Information Systems-LIS). إلا أن تطور البحوث البرلمانية يواجه تحديات كبيرة، أهمها التمويل والقدرة التنافسية .

فلاشك أن البحوث البرلمانية، برغم تزايد الاهتمام بها، تتعرض لضغوط خفض الإنفاق، شأنها شأن بقية وحدات المؤسسة البرلمانية، أو حتى بالنظر الى منطوق الرشادة الاقتصادية الذى يقتضى تعظيم استثمار الموارد وتقليل الإنفاق ليصبح الأداء مجديا . (cost-effective).

ومن ناحية أخرى، تتعرض نظم ووحدات/إدارات البحوث البرلمانية الى ضغط المنافسة مع بيوت الخبرة خارج البرلمان، المحلية والعالمية، التى قد تعرض خدمات بحثية أسرع وأكثر تعقداً وبتكلفة أقل، لأنها لا تتطلب تمويلاً لوحدة إدارية وتوظيف عدد من الباحثين الدائمين فى الهيكل المؤسسى للبرلمان، وهذا هو الاتجاه المتزايد فى الكثير من برلمانات أوروبا الغربية المعاصرة، بل وفى البرلمان الأوروبى ذاته .

بعبارة أخرى، فبالإضافة الى ضغوط النواب لطلب البحوث وتطويرها، وضغوط خفض الإنفاق المخصص لوحدة البحوث فى البرلمان، فإنها تتعرض لتحديات إضافية من المنافسة مع بيوت الخبرة المتزايدة والحديثة فى السوق .

ومما لاشك فيه أن مسألة تطور وحدات البحوث البرلمانية فى العالم العربى تمر، أو يجب أن تدرك أنها تمر بما يسمى المرحلة الانتقالية الحرجة (Critical Transition Period) ، لأنها يجب أن تقوم بمراجعة بنائها الهيكلى، ومستوى أدائها النوعى، ومعايير تقييم منتجاتها، أى خدماتها .

فوحداث البحوث البرلمانية فى العالم العربى مطالبة اليوم بمراجعة قضايا أساسية فى عملها، هى: استراتيجية البحوث والدراسات والخدمات التشريعية، برامج النشاط ومجالاته، سياسات وأساليب الاستجابة لطلبات النواب واحتياجات البرلمان فى المجالات المختلفة (التشريعية والرقابية). وكل ذلك يجب أن يراعى أمرين أساسيين، أولهما الدراسة المقارنة لما يحدث فى العالم، من أجل مواكبة التطور وزيادة قدرتها التنافسية، المحلية والعالمية، وتوظيف تقنيات العصر (التكنولوجية والبحثية والإدارية) لترشيد الإنفاق وتعظيم العائد. وفى دراسة مقارنة لنظم البحوث البرلمانية فى إحدى عشرة دولة، متنوعة فى مستوى التطور التقنى والظروف الاقتصادية وطبيعة النظام السياسى، يتضح أن عملية تطوير البحوث البرلمانية أصبحت ذات أولوية فى عملية التطوير البرلماني ودعم القدرات المؤسسية للبرلمان .

وفىما يلى بعض مجالات التطوير المطبقة فى عدد من التجارب المعاصرة .

أ - تطوير الهيكل التنظيمى والإدارى لخدمات البحوث والمعلومات :

تشهد وحدات البحوث البرلمانية وخدمات المعلومات تطورات هيكلية، تأخذ مسارات ثلاثة، أولها، باتجاه الدمج الهيكلى والتنظيمى، وثانيها باتجاه التقسيم والتنوع، وثالثها باتجاه التنسيق فى الخدمات، تحت إشراف مشترك، مع الإبقاء على الاستقلال التنظيمى. وفى أغلب الحالات، فإن الهدف من إعادة الهيكلة هو تطوير البحوث البرلمانية وخدمات المعلومات لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات النواب (customer-oriented) ، وأقرب الى المستخدم، تحقيقاً لما يسمى الخدمات المدمجة. (one-stop shopping).

١- الدمج: فى البرلمان الاسترالى، تم دمج المكتبة ووحدة البحوث فى هيكل تنظيمى واحد، وكما فى البرلمان الكندى حيث تندرج إدارة البحوث ضمن الهيكل التنظيمى للمكتبة، وفى الكونجرس الأمريكى تتبع دائرة بحوث الكونجرس (CRS) مكتبته، وفى البرلمان الهندي حيث تم دمج وحدات المكتبة والبحوث والمعلومات والحاسب الآلى فى هيكل تنظيمى موحد (LARRDIS).



٢- التنويع والاستقلالية: وفي بعض الدول يتم إعادة توزيع المهام البحثية والمعلوماتية بين عدة إدارات مستقلة (Stand-alone units) ، مثل مصر، حيث يوجد بمجلس الشعب المصري: مركز للمعلومات (الحاسب الآلي)، ومركز للبحوث البرلمانية (لإعداد دراسات حول القضايا السياسية العامة، الداخلية والخارجية، وطرحها للنواب)، وإدارة عامة للبحوث، تركز على إعداد التقارير السنوية حول أنشطة الأمانة العامة، وإدارة للمؤتمرات لمعاونة الأعضاء علميا وبحثيا في المشاركة في المؤتمرات المختلفة، وخصوصا الخارجية، وإدارة لخدمات الأبحاث، تابعة للمكتبة، وتقوم بإعداد ملفات معلوماتية حول القضايا المختلفة وتقديمها للنواب واللجان البرلمانية .

٣- التنسيق المشترك: أما الاتجاه الثالث، وهو الأغلب، فيميل الى التنسيق والإشراف المشترك لأنشطة البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية. ففي الكونجرس الأمريكي، تعتمد دائرة بحوث الكونجرس على أسلوب فريق العمل الذي يضم عناصر من مختلف الإدارات -البحثية والمكتبية والمعلوماتية والتقنية- الفرعية، تحقيقا لفكرة التكامل المنهجي في التناول، وقدر من التعاون بين الأقسام والإدارات المستقلة بالكونجرس. وفي بولنده، يتم أداء الخدمات البحثية من خلال فريق عمل، يتنوع حسب الموضوعات المطروحة، على هيئة فرق خاصة (Task forces) ، تضم العاملين المعنيين من الإدارات، وأحيانا اللجان، المختلفة بالبرلمان، تحت إشراف "مكتب بحوث"، حيث يكون مديره هو المسئول الرئيسي عن إنجاز البحوث وخدمات المعلومات، والإشراف على تمويل فريق العمل وإدارة نشاطه. وهناك حوالي ٢٥ ألف يعملون في الأبحاث وجمع المعلومات وتحليل القضايا والتشريعات في الكونجرس الأمريكي .

ومن الملاحظ، أولا، أن هذا الاتجاه الثالث، التنسيق، يتكامل مع التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في البحوث والاتصالات، حيث يستخدم شبكات المعلومات الرئيسية (mainframes) ، أو الداخلية (Local Area-Networks-LANs) ، لتحقيق التنسيق المطلوب، وبالتالي فهو يعتمد على قدرة البرلمان في إنشاء نظم متكاملة لخدمات المعلومات والبحوث، على نحو ما فعله البرلمان المكسيكي (النظام المتكامل للمعلومات والتوثيق)، وربما ربط هذه النظم بشبكة أوسع من مصادر المعلومات الوطنية، كما فعل برلمان إستونيا، حيث ترتبط شبكة معلوماته البرلمانية بأهم المكتبات الوطنية .



ومن الملاحظ، ثانياً، أن هذا الاتجاه الثالث يرتبط بإنتاج نوعية جديدة من البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية. ففي ألمانيا، أنشأت إدارة البحوث خدمة بحثية برلمانية جديدة عن طريق التأليف، بينما اتجهت دول أخرى، مثل بولنده والولايات المتحدة، والمكسيك، الى نوعية جديدة من الإصدارات والمطبوعات البرلمانية المشتركة نتيجة جهد الإدارات البحثية والمعلوماتية المختلفة في البرلمان، على شكل ملخصات يومية أو أسبوعية، أو نشرات بأهم الأحداث والتطورات، أو دلائل إرشادية للنواب في عملية التشريع والرقابة .

ب - تطوير الأداء: تلبية رغبات العميل، والمبادرة بالخدمة، والسرعة في الأداء :

بصرف النظر عن طبيعة الهيكل التنظيمي لخدمات البحوث البرلمانية، فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه اليوم هو تطوير الجودة، ومواءمة الخدمة، والمبادرة بها. فمن الملاحظ أن البرلمانات المعاصرة تنتقل من الأسلوب التقليدي في البحوث البرلمانية الى الأسلوب الحديث، حيث ينصرف الأول الى إنتاج بحوث ودراسات تتسم بدرجة واضحة من التعقد والتعمق والتفصيل، وتتصب على قضايا مثارة في الأجندة البرلمانية بالفعل، ويتم توزيعها على سائر الأعضاء واللجان .

أما الأسلوب الحديث فينتجه الى إنتاج خدمات بحثية ومعلوماتية مبسطة (ليس بالضرورة بحوث متعمقة مشمولة بالإحصاءات المركبة والرسومات البيانية المعقدة والإشارات المرجعية المكثفة، ولكن قد تكون أوراق خلفية، أو تعريفات وبيانات أساسية، أو حتى ملخصات موجزة بنتائج البحوث، أو مناقشات شفوية)، تتنوع في شكلها ودرجة تعمقها حسب نوعية العضو واحتياجاته وقدراته، ويتم المبادرة بها مبكراً (proactive) أي قبل طرحها على أجندة عمل البرلمان .

ففي دراسة مسحية استطلاعية لتقييم النواب في مجلس العموم البريطاني والكونجرس الأمريكي والبرلمان البولندي والبرلمان الاسترالي لخدمات البحوث والمعلومات، تبين أن أهم التحفظات "والشكاوى" تتمثل في أمرين:

أولهما، نمطية الخدمات، وعدم مراعاتها للفروقات بين الأعضاء (ليس فقط من ناحية القدرات الذاتية، ولكن من حيث متطلبات الوقت والغايات السياسية التي لدى العضو من وراء طلبه

الحصول على تلك الخدمات البحثية والمعلوماتية، كتمرير مشروع قانون أو ممارسة الرقابة البرلمانية).

وثانيهما، أسلوب التعامل مع النواب، حيث من الخطأ اعتبار النواب مجموعة متجانسة من الأشخاص، ولكن يجب التعامل معهم كزبائن (Clients) ، متنوعي الأهداف والإمكانيات والمطالب والأذواق، وبالتالي يجب اتباع أساليب مختلفة مع كل نائب لتقديم نفس الخدمة.

أما تحدي الوقت، فهو من أصعب الأمور التي تواجه البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية المعاصرة، وتتطلب نوعية متخصصة وعالية التدريب للباحثين بها، لمواكبة إيقاع العمل البرلماني، المتلاحق، وغير المنتظم في أغلب الأحيان (حيث قد تطرأ أمور مستجدة يحتاج فيها الأعضاء الى معلومات واستشارات وبيانات لحظية). ومن ناحية أخرى، فإن ضغوط خفض الإنفاق التي تواجهها البحوث البرلمانية عموماً تعود، جزئياً، الى انتشار الاعتقاد بارتفاع تكلفة الجهاز الفني في البرلمان مقارنة بما يقدمه من خدمات تستحق ذلك الإنفاق، وبالتالي تصبح إدارات وأجهزة البحوث البرلمانية في حاجة الى إثبات قدرتها على ترشيد الإنفاق، بتقديم خدمات أسرع، وفي نفس الوقت أجود.

وبجانب الخدمات المكتوبة، كثيراً ما يحتاج النواب من هذه الإدارات خدمات تليفونية واستشارات شفوية عاجلة، أو ردود عن طريق البريد الإلكتروني، وكثيراً ما يحتاج النواب هذه الخدمات خلال ساعات أو حتى أثناء انعقاد الجلسات. ولهذا، تتجه خدمات البحوث البرلمانية في النظم الحديثة الى أمرين لمواجهة تلك التحديات الخاصة بالوقت المتاح لتقديم الخدمة، والتنوع الكبير في شكل الخدمة المطلوبة:

أولهما، تطوير قواعد بيانات حديثة، تعتمد على التقنيات المتطورة وتساعد على توفير البيانات الأساسية في القضايا المطلوبة بالسرعة اللازمة.

وثانيهما، ابتكار أشكال جديدة من الخدمات البحثية وتدريب العاملين على أدائها. ففي دائرة بحوث الكونجرس، يتجه الباحثون الى تطوير قدراتهم على تنويع المنتج البحثي والمعلوماتي في

ثلاثة أشكال، هي الردود السريعة على الأسئلة (وذلك خلال ساعات أو يوم على الأكثر، وفي حدود صفحة واحدة، (Memo، والملخصات الموجزة (في حدود 5-6 صفحات، وتتناول قضايا ملحة ومحددة Issue Brief ، كتلك المطروحة أمام اللجان، وتتوفر خلال ثلاثة أيام على الأكثر)، ثم التحليلات الشاملة (حوالي 20 صفحة، وتتناول قضايا أوسع نطاقاً Topical Reports، كتلك المطروحة على الجلسات العامة، وقد تستغرق ثلاثة أسابيع).

ويبدو أن أغلب أنشطة البحوث البرلمانية تتجه الى التركيز على ردود للأسئلة المحددة والمختصرة، التي يحتاجها العضو ربما خلال ساعات قليلة، سواء في شكل ملاحظات مختصرة أو حتى عن طريق التليفون أو العرض الشفوي (presentation) ، أكثر من التحليلات المتعمقة والشاملة، ذات الطابع الأكاديمي .

ولاشك أن هذه النوعية من الخدمات البحثية والمعلوماتية هي علاقة من طرفين، تحتاج الى مهارات خاصة وتدريب متميز، من جانب النواب وكذلك الباحثين. فمن ناحية النواب، يحتاج النائب الى أمرين في طلبه للمعلومات، حتى يسهل مهمة الباحث والمحلل البرلماني في أداء هذه الخدمة في الوقت المحدد وبالشكل الملائم والنوعية المطلوبة، أولهما تحديد الموضوع، وثانيهما تحديد الوقت والشكل والنوعية المناسبة في هذه الخدمة البحثية. ومن ناحية الباحث أو المحلل، فإنه يحتاج الى تدريب على مهارات ثلاث رئيسية، أولها، معاونة العضو في تحديد الموضوع الذي يهمله، وثانيها معرفة مصادر المعلومات الملائمة للموضوع والقدرة على الوصول إليها واستثمارها، وثالثها، صياغة الخدمة في الشكل الملائم لاحتياجات العضو (مذكرة، ملاحظات موجزة، عرض شفوي...).

ج - تطوير مجالات البحوث والمعلومات البرلمانية :

يجب أن تكون خدمات البحوث والمعلومات مؤهلة (بشرياً ومعلوماتياً) لتتناول مختلف الموضوعات الداخلية والخارجية، لأن البرلمان ساحة ل طرح مختلف الموضوعات وفي كل المجالات. إلا أن بؤرة التركيز في المناقشات البرلمانية المعاصرة تتحرك بشكل دينامي الى مجالات معينة (يجب أن

تشكل ملامح أجندة عمل إدارات البحوث والمعلومات البرلمانية)، دون إغفال أو إسقاط المجالات الأخرى .

والملاحظ أن الموجة السائدة في البرلمانات المعاصرة تتجه الى التركيز على موضوعين رئيسيين، هما: الموازنة، والصياغة الفنية للتشريعات. فعلى سبيل المثال، ينصب أكثر من ٧٠% من إنتاج دائرة بحوث الكونجرس على قضايا الموازنة، حتى أنها قامت بتطوير مصادر خاصة في موقعها على الإنترنت للحصول على المعلومات الاقتصادية والمالية والتقارير المرتبطة بها، كما أن البرلمان البولندي قرر إنشاء وحدتين جديدتين للبحوث والتحليلات المالية، هما: مجموعة التحليل المالي، ومجموعة قوانين الموازنة. كذلك، يلاحظ أن أغلب " بيوت الخبرة " التي تهتم بالعمل البرلماني ودعم صانع القرار في العالم المعاصر تهتم بالقضايا الاقتصادية .

أما بالنسبة لموضوع الصياغة الفنية للتشريعات، فقد تزايدت أهميته، وخصوصا في برلمانات الدول الجديدة والنامية، بالنظر الى تزايد اهتمام النواب بالعملية التشريعية والمناقشات المرتبطة بها، وكذلك في ضوء الاتفاقيات الدولية التي تتضمن إليها الدول المعاصرة، وتفرض مجموعة جديدة من المعايير والأحكام في الصياغة التشريعية، لتتوافق التشريعات الوطنية مع الإلتزامات الدولية. ففي أغلب دول وسط وشرق أوروبا يحتل موضوع التوافق مع معايير الاتحاد الأوربي مكانة هامة في العملية التشريعية، ويشكل محور طلب البحوث والمعلومات التي يحتاجها الأعضاء من دوائر البحوث البرلمانية، ومن بيوت الخبرة الخارجية أيضا. وتوجد وحدات متخصصة (مثل "مركز معلومات الاتحاد الأوروبي") في أغلب تلك البرلمان تكون مهمتها دعم عملية التوافق بين التشريعات الوطنية ومعايير الاتحاد الأوربي، وكذلك عملية التكيف في المؤسسات والهيكل الداخلية لتنماشى مع مؤسسات ونظم أوروبا الموحدة .

وفي العالم العربي، يهتم بعض المجالس بموضوع الصياغة الفنية للتشريعات، وقام بإيفاد مجموعة من الباحثين بالدائرة القانونية وعدد من أمناء اللجان، والأعضاء، الى دول اخرى لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، وتبادل الخبرة مع المتخصصين في كليات الحقوق، والبرلمان ووزارة العدل.

د - تطوير أدوات بحثية جديدة :

مع انتشار الثورة العلمية واستخدامات الحواسب الآلية في العالم، تفتحت أمام خدمات البحوث المعلومات البرلمانية آفاق جديدة، تتيح فرصاً جديدة للابتكار وتطوير الأداء كما تفرض أعباء إضافية على أطراف الخدمة ذاتها (النواب والباحثين). فاستخدام هذه التقنيات الحديثة في العمل البرلماني يتطلب تفهماً لإمكانياتها واستخداماتها من جانب الأعضاء، كما يتطلب تدريباً مستمراً على تعظيم الفائدة منها من جانب الباحثين البرلمانيين، بل والجهاز الإداري والفني للبرلمان ككل.

ويلاحظ أن أبرز استخدامات الحواسب الآلية في خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية في العالم المعاصر تتمثل في ثلاثة مجالات، أولها التحليل الاقتصادي والمالي، وثانيها قواعد البيانات التشريعية، وثالثها أساليب المحاكاة (Simulation) في المناقشات البرلمانية عموماً وأعمال اللجان على وجه الخصوص. ففي البرلمان الكندي تم تطوير نماذج مصغرة لمحاكاة النظام الضرائبي لدعم عمل المحلل الاقتصادي البرلماني في تطوير أساليب ونظام الضرائب وتوقع آثار تعديل نظام الضرائب على الموازنة العامة، كما تستخدم دائرة بحوث الكونجرس الأمريكي برامج مشابهة في مختلف القطاعات، كالتأمين الصحي والمعاشات، والمنح والمساعدات الاجتماعية وإعانات البطالة، لمعاونة العضو في معرفة أثر التعديل المقترح في هذه السياسات العامة على القطاعات المعنية بها، فيما يسمى "ماذا يحدث لو فعلنا كذا؟". "What-If-Questions-

وفي البرلمان البولندي يتم تخزين التشريعات على قاعدة بيانات ضخمة، ودراسة التعديلات المقترحة عليها أثناء مناقشتها، وهي التجربة التي تتم في مصر حالياً، من خلال "قاعدة البيانات التشريعية" LIS- في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذلك في مراكز المعلومات بمجلسي الشعب والشورى .

هـ - تطوير التقنيات وأساليب العمل :

لقد أصبحت التقنيات الحديثة سمة أساسية في المؤسسات المختلفة، وعنصراً رئيسياً في تطوير البرلمانات المعاصرة، بداية من الشؤون المالية والإدارية وشؤون العاملين، ومروراً بخدمات البحوث

والمعلومات وحفظ المستندات والمكتبة، وانتهاء بإدارة الجلسات العامة في البرلمان وتطبيق نظم التصويت الإلكتروني .

وبالنسبة لخدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، فإن الأخذ بهذه التقنيات الحديثة أصبح أمراً حتمياً، ليس فقط من الناحية الموضوعية والمهنية، ولكن لاعتبارات اقتصادية أيضاً، حيث أن هذه التقنيات هي التي تساعد على مواجهة معضلة خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، أي تطوير الخدمة، وفي نفس الوقت تقليل النفقات .

واستخدام هذه التقنيات يفرض تكلفة تمويلية كبيرة، كما يحتاج الى تدريب خاص ومستمر للباحثين والفنيين، إلا أنه تمويل استثماري، يحقق وفراً على المدى الطويل. فاستخدام الحواسب الآلية كشبكات معلومات ومراسلات يوفر الكثير من الإنفاق على طباعة التقارير والمهمات والأدوات المكتبية، كما يقلل الوقت المطلوب لأداء الخدمة (وهو ذو تكلفة هامة أيضاً). وفي البرلمانات الحديثة ينتشر استخدام هذه التقنيات في خمسة مجالات رئيسية، هي: الحواسب الشخصية (PCs)، والإنترنت، وقواعد البيانات والاسطوانات المضغوطة (CD-ROMs) ، والشبكات المحلية (LANs) ، والبريد الإلكتروني (E-mail).

فاستخدام هذه التقنيات الحديثة يوفر الوقت والتكلفة، حيث يساعد على الحصول على قدر هائل من المعلومات بأقل تكلفة تذكر، وفي أقل وقت ممكن، وبأعلى جودة متاحة، حيث يساعد أيضاً على تطوير أساليب البحث والتحليل وجمع المعلومات (المحلية والخارجية)، وتطوير مهارات الباحثين.

وقد اهتمت البرلمانات الحديثة والعديد من المؤسسات الدولية بهذا الأمر، فصممت مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت، وقامت بربط مواقعها بمصادر المعلومات وقواعد البيانات المختلفة، وأتاحت للأعضاء استخدام الحواسب المحمولة (LAP TOPs) للاستفادة منها، كما في الكونغرس الأمريكي والبرلمان الكندي، واليابان والهند .

ومن ناحية أخرى، فإن استخدام هذه التقنيات الحديثة يساعد على تطوير خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية لكي تبادر بالخدمة، وتستعد لتقديمها للعضو قبل طلبها، وذلك من خلال تسجيل طلبات الأعضاء من البحوث والمعلومات وتقييمهم لما يحصلون عليه، على نحو تراكمي، ثم تحليل نوعية الخدمة التي يطلبها الأعضاء وتقييمهم للجوانب الإيجابية والسلبية فيما يحصلون عليه خلال فترة ممتدة، ثم تطوير الأداء والاستعداد لتقديم الخدمة، وربما المبادرة بعرضها على النواب دون طلبها، فيما يسمى خلق الطلب على خدمات المعلومات والبحوث، وجعلها مبكرة ومحفزة (Pro-Active).

و - تطوير وسائل التعاون البرلماني الدولي :

وعلى المستوى الدولي، هناك مبادرات هامة لاستخدام هذه التقنيات الحديثة في خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، ومنها شبكة المعلومات القانونية الدولية. فمما لا شك في أن تبادل الخبرات القانونية بين الدول هو أمر حيوي في ظل التحولات الدولية والتغيرات الاقتصادية الجارية وكذلك لتعظيم الاستفادة من التقدم الكبير في وسائل الاتصال وتقنياته الحديثة .

وفي إطار الجهود الدولية لتوثيق التعاون بين المؤسسات التشريعية وتبادل الخبرات القانونية وتدعيم البحوث الجادة في النظم الدستورية والقانونية، تأسست شبكة المعلومات القانونية الدولية (Global Legal Information Network-GLIN) وأصبحت أحد العلامات الهامة في دعم التطور التشريعي المعاصر. وهذه الشبكة هي بمثابة منظومة غير حكومية، وبالأخص فهي ليست جزءاً من الحكومة الأمريكية، برغم تمركزها حالياً في مقر الكونجرس الأمريكي. وهي تضم عدداً من المحطات أو قواعد البيانات الإقليمية التي تتبادل المعلومات فيما بينها وقد تتيحها للغير أيضاً في مجال المعلومات القانونية .

وترتكز المبادئ التنظيمية للشبكة على القواعد التي تضمنتها اتفاقية بروكسل عام ١٨٨٦، والتي دعت الى تبادل الوثائق التشريعية والقانونية بين دول العالم. فقد تأسست هذه الشبكة لتلبية احتياجات حقيقية من جانب المؤسسات التشريعية والفقهاء القانوني أيضاً لتبادل الخبرة وتيسير سبل

الدراسة والبحث في النظم القانونية القائمة وتدعيم النظرة المقارنة في البحوث القانونية. وتقوم مكتبة الكونجرس الأمريكي بدور الأمانة الفنية للشبكة في الوقت الحالي، كما تهتم بتقديم المعونة الفنية للدول المنضمة الى أسرة الشبكة الدولية، التي تضم خمس عشرة دولة حالياً منها دول عربية شقيقة مثل الكويت وتونس وموريتانيا .

وتهدف هذه المبادرة الى جمع وتوثيق الوثائق القانونية، الدستورية والقانونية والقضائية والدراسات الفقهية، وتحميلها على الشبكة الألكترونية الدولية، لتحقيق هدف رئيسي هو خدمة المشرع الوطني والمؤسسات القانونية والباحثين عن طريق توثيق النظام القانوني الوطني ذاته، وتخزينه واسترجاعه بالطرق الألكترونية الحديثة، فضلاً تيسير الاطلاع الحرّ على النظم القانونية للدول الأخرى .

ومن المجالات التي تشير الى أهمية هذه الشبكة الدولية معرفة تجارب دول أخرى في عقد الاتفاقات الدولية في كافة المجالات كاتفاقات التعاون الاقتصادي ونظم التجارة..، وعملية إصدار القوانين وتعديلها، وتراث المحاكم والأجهزة القضائية في المسائل الدستورية وبلورة المبادئ القانونية، فضلاً عن الاطلاع على التراث الفقهي في كافة المجالات التشريعية والقانونية. ولاشك أن إسهام الدول العربية سوف يساهم في تقديم الخبرة العربية في المجالات التشريعية والقانونية، ويتيح توثيق الأواصر البرلمانية العربية من ناحية ومع العالم ككل من ناحية أخرى .
